

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٤٨٧ لسنة ١٩٦٢

بشأن تعديل المادة ٧٩ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ في شأن جواز تعيين الفلسطينيين العرب في وظائف الدولة والمؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بإصدار لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تعديل المادة ٧٩ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال على الوجه الآتي :

” مادة ٧٩ - يخصص للموظفين السودانيين والفلسطينيين العرب المقيمين في الجمهورية العربية المتحدة بالسفر بجائزهم وعائلاتهم دون الخدم من الجهات التي يعملون بها في الجمهورية إلى بلادهم الأصلية في السودان وقطاع غزة مرة واحدة كل سنة على أن تحصل الحكومة أجور انتقالهم بين محطات السكك الحديدية وبلادهم البعيدة عن تلك الخطوط “

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويحمل به من تاريخ نشره ما

مديرية الجمهورية في غزة ذي الحجة سنة ١٣٨١ (٥ مايو سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٥١٧ لسنة ١٩٦٢

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ في شأن جواز الجمع بين مرتب الوظيفة وبين المعاش ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٤٠٣ لسنة ١٩٦١ ؛

(ب) بدل السفر :

يصرف بواقع ثلاثة جنيهات لكل من الرئيس والعضو وجنيرين للخبير المعاون وجنيه لسكرتير اللجنة عن كل ليلة تقضى خارج مقر العمل وذلك بحد أقصى قدره ستون جنيها لكل من الرئيس والأعضاء وأربعون جنيها للخبير المعاون وعشرون جنيها للسكرتير وعلى أن يتضمن هذا البدل مصروفات الانتقال الداخلية .

(ج) مصروفات السفر :

تصرف لرئيس وأعضاء اللجنة والمعاونين من الخبراء على أساس السفر بالدرجة الأولى بقطارات السكة الحديد أما سكرتاريو اللجان فتصرف لهم على أساس السفر بالدرجة المصرح لهم بركوبها وفقا للقواعد التي ياملون على مقتضاها في وظائفهم الأصلية .

(د) مصروفات الانتقال :

تصرف على أساس التكاليف الفعلية بالنسبة إلى كل من لم تستدع مهمته السفر خارج مقر عمله .

٤ - يحظر صرف أى مبلغ للتدوين المفوضين أئمة ترين أو ضباط الاتصال أو أعضاء بلجان الجرد أو رئيس وأعضاء بلجان التقييم أو الخبراء المعاونين والسكرتاريين من أموال الشركات والمنشآت المشار إليها وذلك فيما عدا مكافأة العضوية بالنسبة إلى عضو مجلس الإدارة الذي يعين مندوبا مفوضا أو مشرفا أو ضابط اتصال .

٥ - تتحمل المؤسسة العامة للطاحن والمضارب والمخازن البدلات والمكافآت المنصوص عليها في هذا القرار ولها أن ترجع بهسذه المبالغ على الشركات والمنشآت ذات الشأن .

٦ - تؤول إلى المؤسسة العامة للطاحن والمضارب والمخازن جميع المبالغ التي كانت تصرف لرؤساء وأعضاء مجالس الإدارة وغيرهم من الموظفين الذين تنقرر تخيبتهم عن أعمالهم بما في ذلك المكافآت وبدل التمثيل وبدل الحضور وتحسب هذه المبالغ على أساس ما تم صرفه لهؤلاء في السنة المالية الأخيرة للشركة أو المنشأة .

قرر :

مادة ١ - يرخص للسيد / داود سليمان بالجمع بين المعاش ومكافأة قدرها ١٥ جنيا شهريا .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٦٢ م

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ ذى الحجة سنة ١٣٨١ (٧ مايو سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٥١٨ لسنة ١٩٦٢

بشأن تاجير قطعة أرض من أملاك محافظة القاهرة بجهة تلال زينهم بجمعية الطفولة السعيدة لبناء عتار جديدة لرعاية الأطفال الناقمين من مرض القلب عليها بإيجار اسمي

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الإدارة المحلية والمعدل بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٠ ؛

وعلى قرار مجلس محافظة القاهرة رقم ٣٤٧ لسنة ١٩٦١ ؛

قرر :

مادة ١ - ووفق على تاجير قطعة الأرض السكائنة على شارع مجرى الصيون بمنطقة تلال زينهم المملوكة لمحافظة القاهرة الواقعة ضمن القطعة رقم ٢٦٢ مسلسل (جنول السيدة زينب) والبالغ مسطحها ٣٥٠٠ م^٢ تقريبا بجمعية الطفولة السعيدة لضمها للأرض الملون دائرها باللون الأحمر

السابق تخصيصها لهذه الجمعية عام ١٩٥٩ لبناء عتار جديدة لرعاية الأطفال الناقمين من مرض القلب وذلك بإيجار اسمي قدره جنيه واحد في السنة ولمدة ثلاثين سنة وبفلس الشروط التي أوجرت بمقتضاها الأرض المشار إليها السابق تاجيرها للجمعية المذكورة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ ذى الحجة سنة ١٣٨١ (٧ مايو سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٥١٩ لسنة ١٩٦٢

بتشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٩٧ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة ؛

وعلى القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦١ بشأن قصر تعيين أى شخص على وظيفة واحدة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٤٦ لسنة ١٩٦١ بتشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة ؛